

الفصل الثالث

تدويل الصراع في دارفور

تمهيد :

أزمة دارفور لم تعد أزمة داخلية تخص السودان وحده ، وإنما لهذه الأزمة تداعيات على المستوى الإقليمي والدولى .

وموضوعات هذا الفصل تتناول دور الأطراف الإقليمية مثل تشاد ، وإفريقيا الوسطى ، وليبيا فى الأزمة . كما يحتوى الفصل على دور الأطراف الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، ودول الاتحاد الأوروبى فى الأزمة . ويوضح أهداف هذه الدول من الأزمة فى دارفور .

فلكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها فى التعامل مع أزمة دارفور ، كما أن لكل دولة حساباتها أيضاً ، ولعل أبرز هذه الأدوار الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة ، والذى يتميز بالشدّة تجاه القضية ، أما موقف فرنسا فهو محاولة لإحياء دورها القديم فى مستعمراتها الإفريقية .

١- البعد الإقليمي للأزمة

كان لاندلاع أزمة دارفور نتائج هامة وتداعيات على الدول المحيطة بالسودان مثل تشاد ، وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا وإريتريا ، وكان لكل دولة دور يختلف عن الآخر فى هذه الأزمة .

ترتبط تشاد بإقليم دارفور ارتباطاً تاريخياً ، وسكانياً ، وجغرافياً ولذلك تعتبر أكثر الدول تفاعلاً مع الأزمة . وقبل التحدث عن تداعيات الأزمة على تشاد نوضح علاقة تشاد بالإقليم من كافة الأوجه .

العلاقة التاريخية :

يعتبر إقليم دارفور المدخل الرئيسي للإسلام في منطقة حوض تشاد ، ولكن لا بد أن نعرف أنها ليست المدخل الوحيد ، وإن أردنا الدقة أن نقول إحدى مداخل الإسلام لتشاد . فقد كان الطلاب يأتون من تشاد ، وكانت تحكمها دولة وداى إلى دارفور للانتقال إلى الأزهر الشريف بمصر لتلقى العلم . وقد ازدهرت العلاقات أكثر في عهد السلطان صابون سلطان وداى ^(١) .

ولكن العلاقات بين سلطة وداى (تشاد) ، ودارفور لم تكن تسير على وتيرة واحدة وإنما شهدت صراعاً ، وكان أسباب الصراع هو التنازع على مملكة (الثاما) والتي كانت في أوقات تكون تابعة لسلطنة وداى ، وأحياناً تتبع سلطنة الفور ، وقد انتهى الصراع بين الدولتين بإقرار دارفور بتبعية مملكة (الثاما) لوداى .

العلاقة السكانية :

الرابط السكاني يجمع بين سكان دارفور ، وتشاد ، فقبيلة الزغاوة التي تعيش في دارفور تعيش أيضاً في تشاد بجانب قبيلة الكانورى ، وقد عاشا في تشاد منذ فترة كبيرة .

وأثر قبيلة الزغاوة في تشاد لا يمكن تجاهله ، حيث يعتبرون أول الأسر الحاكمة التي حكمت تشاد ، وقد كونوا مملكة تمتد من بلاد النوبة إلى منطقة كوار قاعدة ملك الصو (العماليق) واستطاعت السيطرة على سلطنة وداى في تشاد ، كما امتد نفوذهم من دارفور شرقاً إلى بحيرة تشاد وكوار غرباً .

(١) محمد صالح أيوب : انظر مرجع سبق ذكره ص ١٥٠ .

ويتميز الزغاوة في تشاد بالعمل في التجارة ، ولها تقاليد تجارية منها أنهم يعاونون بعضهم البعض في التجارة ، ولكنهم يشددون العقوبة على من يهمل في جمع المال . أو عدم التحمل والصبر على الشدائد ، ولذلك يُعتبرون من أشهر الجماعات ذات القوة الاقتصادية .

العلاقة الجغرافية :

يعتبر إقليم دارفور ، والذي يقع شرق تشاد ، امتدادًا طبيعيًا للأراضي التشادية ، والعكس صحيح . ويعتبر منطقة تنقل قبائلي بين سكان تشاد ودارفور .

تلك أبرز العوامل التي جمعت بين تشاد ودارفور ، وهي علاقات لا تجعل الأحداث في البلدين تنفصل عن الأخرى ، أما عن تداعيات الأحداث في دارفور على تشاد فقد أصبح الإقليم يؤثر على الأحداث في تشاد ، ولعل أبرزها قيام حركة التمرد ضد حكم الرئيس (إدريس ديبي) .

وقد حاول نظام الرئيس (إدريس ديبي) التعامل مع الأزمة في البداية بالحذر نظرًا لأصوله التي تعود لقبيلة الزغاوة أكبر القبائل المسيطرة على الحكم في تشاد ، ومتطلبات الحياة والفكر القبلي تحتم على الرئيس إدريس ديبي تقديم العون لزغاوة دارفور . ولكن الرئيس إدريس يرفض خوفًا من عداة السودان له ، وازدياد حركة التمرد ضد حكمه .

ولذلك وقَّع مع السودان عدة اتفاقيات منها بروتوكول طرابلس ٢٠٠٦م ، وتعهدت فيه الدولتان بعدم التدخل في شئون بعضهما البعض . واحترام سيادة كل طرف على أراضيهِ .

ولكن هجوم المتمردين على مدينة (أبشي) جعل هذه الاتفاقيات مجرد حبر على ورق . وقال الرئيس (ديبي) أن حكومة السودان تمد العون للمتمردين ، وحثته في ذلك قيام السودان في السابق بتمويل المتمردين وإمدادهم بالأسلحة .

وقد اتخذ الرئيس إدريس ديبي موقفًا جديدًا وهو إعلانة عن تأييد قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠٦) والقاضي بنشر قوات دولية في إقليم دارفور على اعتبار أن القرار ربما يوفر له منطقة عازلة تمنع وصول إمدادات للمتمردين في دارفور .

دارفور (التاريخ والصراع والمستقبل)
كما حاول القيام بالوساطة بين حكومة السودان والمتمردين ، ولكن هذه الوساطة لم
تجد قبولاً وتأيداً من قبل المتمردين . نظرًا لأنهم يرون أن إدريس ديبي قد تخلى عنهم ،
وكان من الواجب في نظرهم التعاون معهم بناء على انتماهم الطبقي حيث ينتمى الكل
لقبيلة الزغاوة .

(ب) جمهورية إفريقيا الوسطى :

إحدى الدول التي تؤثر عليها الأحداث في منطقة دارفور ، فبحكم قربها من مركز
الصراع سواء في تشاد أو السودان أصبحت أراضيها بمثابة أماكن لتجمع
المتمردين ، وأصبحت سوقًا كبيرًا لتهريب السلاح إلى أطراف التمرد خصوصًا لعدم
قدرتها على ضبط الحدود .

وإذا استمر الوضع في دارفور كما هو عليه فسيؤثر بدون شك على استقرارها
الاجتماعي والاقتصادي . وقد ينقل الصراع إليها فيما بعد لو لم تجد أزمة دارفور حلاً
مناسبًا ، يوقف نزيف الدم فيها .

(ج) ليبيا :

ما قيل عن العلاقات التي ربطت دارفور بتشاد ، يقال عن العلاقات التي ربطت
وما زالت تربط الإقليم بالجمهورية الليبية ، فقد وجدت علاقات ربطت بين ليبيا ودارفور
منذ القدم . وأبرز ملامح هذه العلاقات هي :

العلاقات السياسية :

ارتبطت سلطنة الفور خصوصًا في عهد السلطان علي دينار بعلاقات وثيقة مع ليبيا
في عهد السنوسيين ، حيث كان السنوسيون يقدمون الدعم للسلطان علي دينار في حربه
ضد الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت ليبيا بمثابة قاعدة لإمداد وتموين سلطنة
دارفور في الصراع ضد القوات الإنجليزية التي كانت تحكم السودان في هذا
الوقت ، وتريد بسط سيطرتها على إقليم دارفور .

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية :

ارتبطت دارفور بليبيا بعلاقات اجتماعية ، لعل من أبرزها وجود جماعات كبيرة من قبائل الزغاوة تعيش في ليبيا ، كما أن قبيلة الصو ، التي أسست مملكة كبيرة في تشاد تعود في أصولها إلى أصول ليبية .

وكانت هناك علاقات تجارية ربطت بين دارفور وليبيا منذ القِدم عبر الطرق الصحراوية التي كانت تربط إقليم فزان بمنطقة وسط إفريقيا عامة ودارفور خاصة ، وكانت تجارة القوافل الصحراوية عاملاً من العوامل التي ربطت بين الشعب الليبي ، وأهالي دارفور .

وفي العصر الحديث وفي أثناء الصراع بين ليبيا ونظام الرئيس حسين حبري في تشاد أصبح إقليم دارفور ساحة من ساحات المعارك التي دارت بين ليبيا وتشاد ، فدخلت قوات ليبية إقليم دارفور لتطويق قوات الحكومة التشادية ، وبانتهاء الحرب خرجت هذه القوات .

وفي إطار سياسة ليبيا الإفريقية . حاولت التوسط لحل المشكلة عن طريق عقد قمم إفريقية مصغرة بين الحكومة السودانية وتشاد ، الغرض منها ضمان عدم تقديم تشاد العون لمتردى دارفور ، مقابل تعهد السودان بعدم مساعدة المتمردين في تشاد .

ولذلك عقدت ليبيا مؤتمراً ضم كلاً من مصر ، السودان ، ليبيا ، تشاد ، إريتريا ، إفريقيا الوسطى بعد استيلاء المتمردين في تشاد على مدينة أبشى ، وأصدر المؤتمر برتوكول طرابلس ٢١ من نوفمبر ٢٠٠٦ م ، وقد تمت الإشارة إلى المؤتمر من قبل .

وما زالت الحكومة الليبية تقوم بمحاولة الوساطة بين أطراف الصراع ، ولذلك عقدت عدة مؤتمرات قمة مصغرة للعمل على وقف التدهور في دارفور ، وحضر المؤتمر دول مثل : مصر ، السودان ، إريتريا ، تشاد .

ارتبط السودان عامة ، ودارفور خاصة بمصر ارتباطاً عضوياً ، وهذا أمر طبيعي لأن السودان يمثل لمصر عمقاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه والاستقرار في السودان له انعكاسات على مصر .

والعلاقات المصرية السودانية أكبر من أن تكتب في عجالة ، بل تحتاج إلى مجلدات حتى تكفيها ، فمنذ فتح مصر للسودان في عهد محمد علي في الفترة من ١٨٢٠م إلى ١٨٢٢م . ظلت العلاقات المصرية السودانية قوية ، ولم يعكر صفوها أى حدث من الأحداث .

وطبيعة العلاقات المصرية السودانية لها خصوصية ، فامتداد النيل في البلدين جعل مصر والسودان يجمعهما نهر واحد ، وأصبح يطلق على البلدين وادى النيل . ومن خصوصية العلاقة أن السودان كان يعتبر جزءاً من الأراضي المصرية حتى عام ١٩٥٣م ، قبل توقيع اتفاقية السودان .

وحتى لا نخرج من موضوع الكتاب نحاول إلقاء الضوء على بعض ملامح العلاقات المصرية مع إقليم دارفور .

العلاقات التاريخية بين مصر ودارفور :

خضعت دارفور للحكم المصرى في عهد إسماعيل ، وقد أصبحت نتيجة الوجود المصرى ولاية لها شخصيتها الاعتبارية . وقد أقام المصريون في دارفور نظم حكم حديثة . فنظمت الإدارة في دارفور وأدخلت أبناء الإقليم في الجيش ، وساعدت على ظهور طبقة موظفين من الإقليم يديرون بلدهم على أرقى مستويات الإدارة^(١) .

(١) انظر : تفصيل الحكم المصرى لدارفور في الفصل الأول .

العلاقات الاقتصادية :

قبل انضمام دارفور إلى السودان ، وفي عهد سلطنة الفور كان بينها وبين مصر علاقات تجارية عبر درب الأربعين^(١) . وكانت مصر محطة للقوافل الآتية من دارفور . وتعتبر مصر معبراً للإسلام إلى دارفور ، فعن طريقها عرف الإسلام طريقه إلى منطقة دارفور وحوض تشاد ، والسبب الرئيسى الذى جعل العلاقات قوية بين مصر ودارفور مرور طرق الحج بمصر مما نتج عنه اختلاط كثير من الأفارقة بالمصريين . نظراً لطول رحلة الحج والتي قد تمتد لشهور عديدة .

وجود الأزهر الشريف فى مصر كان عاملاً رئيسياً فى تقوية العلاقات بين دارفور ومصر ، حيث كان يفد الطلاب من دارفور على مصر للدراسة بالأزهر الشريف ، وقد أقام لهم الأزهر رواقاً^(٢) عُرف باسمهم ، وهو رواق الفور .

ومن خلال الكتابات المصرية عن دارفور ، عرف العالم عنها الكثير ، فمحمد بن عمر التونسى زار الإقليم وكتب عنه كتابه المشهور (تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان) .

وملامح السياسة المصرية فى مشكلة دارفور تنطلق من رفض توقيع أى عقوبات على السودان ، وأيضاً المحافظة على سلامة ووحدة أراضى السودان .

(١) درب الأربعين : كان يربط مصر بدارفور ، ويبدأ من مدينة أسيوط فى الصعيد مروراً بالواحات وينتهى فى دارفور ، وبالإضافة لأهميته التجارية كان إحدى طرق الحج المشهورة فى إفريقيا .

(٢) الرواق : جزء من التكوين العمارى للمسجد ، وهو عبارة عن أعمدة مسقوفة وقد تحولت الأروقة فى الجامع الأزهر لأماكن لسكن الطلبة ، فأصبحت مثل المدن الجامعية ، ثم انفصلت وأصبحت مباني مستقلة لاستقبال الطلبة . وكان يخصص لكل بلد رواق ، فهناك رواق المغاربة لبلاد شمال إفريقيا ، وهناك رواق الأتراك ، ورواق السلطانية لطلاب جنوب شرق آسيا . ورواق التكرور لطلاب غرب أفريقيا ، ورواق الفور . ورواق الجبرت لطلاب شرق أفريقيا ، وكان لكل رواق شيخ مسئول عنه . انظر : عبد العزيز الشناوى (الأزهر جامعاً وجامعة) الأنجلو المصرية ١٩٨١ م .

كما ترى أن مشكلة دارفور مشكلة داخلية سودانية ، يجب حلها مع أطرافها مباشرة دون تدخل أجنبي . وإنما العمل من خلال الاتحاد الإفريقي .

وأبرز جهود مصر لحل مشكلة دارفور تقديم المساعدات لأهالي الإقليم ، الاشتراك في المؤتمرات التي عُقدت لاحتواء الأزمة مثل القمة المصغرة التي عُقدت في طرابلس ، كما ترفض وجود قوات أجنبية في الإقليم إلا في إطار قوات من الاتحاد الإفريقي .

(د) إريتريا :

ارتبطت إريتريا بالسودان منذ نشأة جبهة تحرير إريتريا في أوائل الستينات من القرن العشرين ، وكانت العلاقات ودية ، حتى قامت دولة إريتريا عام ١٩٩١ م .

ولكن ساءت العلاقات بسبب اتهام الرئيس الإريتري إسياسي أفورقي للسودان بمحاولة اغتياله بواسطة النقيب / أبو الخيرات والمسجون حاليًا في إريتريا كما اتهمت إريتريا السودان بالتعاون مع أثيوبيا لعزله . وخصوصًا بعد انفراج العلاقات بين السودان وأثيوبيا ، والتي كان من أبرز مظاهره إقامة طرق بين أثيوبيا والسودان والتفكير في إنشاء خط حديدي بين البلدين . مع فتح الحدود .

وكان رد فعل الرئيس إسياسي أفورقي باحتضان المعارضة السودانية سواء في دارفور أو في شرق السودان . مع تقديم الدعم اللوجستي لها ، وفي حادثة غير مسبوقة سلم السفارة السودانية في أسمرة عاصمة إريتريا للمعارضة السودانية .

ولكن فجأة غيّر الرئيس الإريتري سياسته وبدأ يقوم بدور الوساطة في مشكلة دارفور ، ولعل السؤال هنا : ما هي أسباب تغير سياسة إريتريا اتجاه السودان ؟ الواقع يقول : إن الرئيس الإريتري يخشى من قيام تحالف بين أثيوبيا والسودان ضده ، بالإضافة لرغبته في القيام بدور في السياسة الإفريقية رغبةً في كسر الحصار والعزلة عنه . وخصوصًا بعد قيام تحالف يضم اليمن ، وأثيوبيا ، والسودان ضده ، وهو المعروف باسم محور صنعاء/ أديس أبابا / الخرطوم .

لذلك بدأ الرئيس الإريتري بالتوسط بين الجماعات المتمردة والحكومة السودانية ، ولكن الحكومة السودانية تتعامل معه بحذر ، ولعل أبرز اللقاءات التي حدثت معه هو والحكومة السودانية في مؤتمر طرابلس .

٢- الأطراف الدولية

بعد استعراض القوى والأطراف الإقليمية وموقفها من الصراع الدائر في دارفور، يتواصل الحديث عن دور الأطراف الدولية وموقفها من الأحداث . وتمثل الأطراف الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، الاتحاد الأوروبي ، إنجلترا ، ألمانيا .

١- أمريكا :

وتعتبر الولايات المتحدة الطرف الأقوى في مسألة دارفور ، ولذلك نتحدث عن دورها وموقفها في الصراع مبتدئين بدورها في أفريقيا عامة وفي قضية دارفور خاصة .

الوجود الأمريكي في قارة إفريقيا يعود لفترة العشرينيات من القرن المنصرم . وعلى وجه التحديد في عام ١٩٢٩ . وكان الوجود الأمريكي ممثلاً في قيام جمعيات تبشيرية كانت تعمل على وجه التحديد في تشاد .

ولكن منذ عهد حكومة الرئيس (بيل كلينتون) زاد الاهتمام بقارة إفريقيا ، ثم كبر الاهتمام أكثر في عهد حكومة الرئيس جورج دبليو بوش . فما هي الأسباب التي أدت لزيادة حجم الدور الأمريكي ؟

الاهتمام الأمريكي بأفريقيا يدخل ضمن إطار الاستراتيجية التوسعية والتي تبناها الإدارة الأمريكية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي والتي تقوم على مكافحة الإرهاب ، والدول الراحية له في زعمهم . ومنها أيضاً الرغبة في تأمين احتياجات أمريكا من الطاقة ، وأيضاً وهذا سبب مهم التصدي للقوى الصاعدة في العالم مثل الصين وغيرها .

ويظهر هذا التوجه الأمريكي من خلال الكتابات والتقارير ، والتصريحات التى يصدرها المحافظون الجدد ، والذين يتبنون سياسة الهيمنة على العالم^(١) .

كما أن هاجس أمريكا من القوى الصاعدة والتى قد تمثل لها تهديدًا على المستوى القريب ، وتصبح منافسًا لها مثل الصين أمر يجب التصدى له فى نظر الإدارة الأمريكية . فالتواجد الصينى الملحوظ فى القارة وسيطرته على النفط فيها جعل مجلس العلاقات الخارجية يصدر تقريرًا فى ديسمبر عام ٢٠٠٥م يحذر فيه الولايات المتحدة من منافسة قوية من الصين فى النفط فى إفريقيا . كما دعا التقرير إلى اتباع أسلوب جديد فى التعامل مع القارة وهو إحلال أسلوب الشراكة بدلًا من أسلوب الممتلكات الإنسانية فى التعامل ، كما اختتم التقرير تحذيره بأنه بحلول عام ٢٠١٠م ستتعادل واردات النفط الإفريقية مع النفط فى الشرق الأوسط .

النفط ودوره فى التدخل الأمريكى فى أفريقيا :

كما ذكرنا فى الفقرة السابقة أن تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى تقريره ذكر أن النفط الإفريقى سيكون إنتاجه معادلًا للنفط فى الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٠م . كما ظهرت دراسة جديدة أجرتها المجموعة الوطنية والمسئولة عن تطوير سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن أمريكا بحلول عام ٢٠١٥م سترفع وارداتها النفطية من ١٧٪ إلى ٣٥٪ فى حالة إذا تم السيطرة لها على مصادر البترول الإفريقية . وإذا تمكنت من ذلك بالإضافة لبترول العراق سيؤدى لتحكمها فى اقتصاد العالم .

وللنفط الإفريقى فى السياسة الأمريكية أهمية ، وهى أن النفط الإفريقى أسعاره منخفضة بالمقارنة مع النفط العربى بسبب سهولة نقله عبر خطوط أنابيب من على ساحل المحيط الأطلنطى إلى مراكز الصناعة فى أمريكا على الساحل الشرقى ، كما أن طريق البترول الإفريقى آمن ولا يتعرض لمخاطر مثل البترول الذى يعبر فى قناة

(١) انظر : مجلة السياسة الدولية = أعداد رقم : ١٤٤ ، ١٤٥ ، لعام ٢٠٠١م .

السويس ، والخليج العربى ، والبحر الأحمر ، حيث تتميز هذه المناطق بالتوتر ، كما أنها محاطة بكتل بشرية معادية لأمريكا .

ومن أهمية البترول الإفريقى لأمريكا الرغبة فى تنويع مصادر الاستيراد بدلاً من الاعتماد على جهة معينة ، مما يجعلها تخضع لمساومات من المناطق التقليدية فى الإنتاج .

والبترول الإفريقى يقع بعيداً عن سيطرة منظمة الأوبك ، وبالتالي تتحكم أمريكا فى تحديد أسعاره لصالحها .

ويتميز البترول الإفريقى بقله نسبة الكبريت فيه مما يقلل من تكاليف التكرير . وهذا يمثل قيمة اقتصادية تجعل من عملية استثمار الإنتاج من البترول الإفريقى عملية اقتصادية . ولتحقيق الأهداف السابقة من محاربة الإرهاب ، والسيطرة على مصادر الطاقة ، ومحاربة النفوذ الصينى استلزم الأمر من الأمريكان محاولة التواجد العسكرى فى القارة . ضماناً لتأمين خطوط أنابيب تشاد/ الكاميرون الذى سوف ي ضخ مائتين وخمسين ألف برميل يومياً ، بالإضافة لبترول خليج غينيا وأنجولا والذى سيستج حوالى ٤ ، ٥ مليون برميل يومياً .

ولذلك وقَّعت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون ، غينيا والجابون يحق لها من خلالها الاستفادة من مطارات هذه الدول ، كما قامت بإجراء مناورات عسكرية مع دول مثل تشاد ، النيجر ، السنغال ، مالى ، موريتانيا ، نيجيريا .

الولايات المتحدة الأمريكية والسودان :

منذ وصول حكومة الإنقاذ للحكم ، وتبنيها الاتجاه الإسلامى . بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الزج بنفسها فى شئون السودان . والذى اعتبرته من الدول الراحية للإرهاب . وخصوصاً بعد حادثة تفجير السفارة الأمريكية فى نيروبي .

وبدأت تقييم نوعاً من التحالف مع متمردى الجنوب بزعامة جون قرانق وتقدم الدعم لحركة الجبهة الشعبية لتحرير السودان ، وقام قرانق بزيارات عديدة للولايات المتحدة الأمريكية . وكوّن ما يشبه لوبى فى واشنطن ، كما قدمت الإدارة الأمريكية فى عهد

كليتون الدعم للحركة حتى وقّعت معاهدة سلام مع السودان ، وتم وضع قوات دولية في الجنوب .

وفي عهد إدارة الرئيس بوش ، ومع تزايد نفوذ المحافظين الجدد بدأت أمريكا تتدخل في شؤون السودان مستغلة أزمة دارفور ، فقد قام وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بزيارة السودان ، ثم تبعها بزيارة إقليم دارفور . وبعد لقائه بالمستولين في السودان ، طرح كولن باول مشروعاً من ثلاث نقاط لحل أزمة دارفور ، وهى :

١- نزع أسلحة الميليشيات المسلحة في دارفور .

٢- تأمين عودة اللاجئين لديارهم .

٣- رجوع اللاجئين في تشاد لقرابهم .

وقد هدد كولن باول بأنه إذا لم يتم تطبيق هذه الشروط الثلاث ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات في مجلس الأمن ، ويمكن للسودان تفادى هذه الإجراءات إذا طبق ثلاثة شروط أيضاً ، وهى :

١- السيطرة على الميليشيات الموالية لحكومة الخرطوم .

٢- السماح للمنظمات الإنسانية بحرية العمل .

٣- البدء في مفاوضات مع جماعتي التمرد .

وقد ارتفع سقف الضغوط الأمريكية على السودان ، فقد صدر قرار من الرئيس بوش بمحاسبة ومصادرة أموال المستولين عن أحداث دارفور ، ويقصد بذلك المستولين في حكومة السودان ، وتجميد أموال شركات سودانية .

كما أن مضابط الكونجرس الأمريكى يتبارى فيها النواب على صب الزيت على النار كما يقال ، فمرة يدّعون أن دارفور تتعرض لحركة إبادة تمهيداً بعد ذلك لمحاكمة من يرونه من المستولين السودانين في المحكمة الجنائية الدولية .

كما أن أمريكا تحرض على إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى دارفور ، وسارعت في استصدار قرار من مجلس الأمن بذلك وهو القرار رقم (١٧٠٦) . والقاضي بنشر قوات دولية في الإقليم ، وهو القرار الذي أثار غضب الحكومة السودانية .

ونشطت جمعيات حقوق الإنسان في الادعاء بقيام المليشيات العربية المدعومة من قِبَل الحكومة بإجبار حوالي مليون شخص من الأفارقة السود على الفرار من منازلهم .

كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح ، وهو صدور قرار من الأمم المتحدة بفرض العقوبات على السودان ، وبالنظر لهذا المشروع يتضح لنا مدى تعنت الولايات المتحدة ضد حق السودان في تعاملها مع أزمة دارفور .

والمتبع لتصرفات الولايات المتحدة ضد السودان . يلاحظ تحبُّطاً في هذه السياسة ، فأمريكا التي تتهم السودان بالقيام بحركة إبادة ضد السكان في دارفور . يأتي على لسان وزير خارجيتها السابق كولن باول بعد زيارته لدارفور . أنه لم يجد أدلة على وجود إبادة في دارفور .

٢- فرنسا :

الموقف الفرنسي في إفريقيا ، ودورها في التعامل مع أزمة دارفور يجيء على النقيض من الموقف الأمريكي ، ونستطيع القول أن هناك صراعاً حقيقياً بين الدولتين .

فرنسا صاحبة النفوذ القديم ، وصاحبة الرصيد الاستعماري في إفريقيا ، تحس بأن مصالحها باتت يتهددها الخطر من الوجود الأمريكي ، فقد أخرجت أمريكا دولاً كانت في منظمة الفرانكفون من سيطرة النفوذ الفرنسي إلى النفوذ الأمريكي مثل دولة زائير ، ورواندا وبوروندي . وما زالت هناك منافسة على موريتانيا وتشاد .

فدولة تشاد لا تزال في دائرة النفوذ الفرنسي ، ويوجد بها قوات فرنسية متمركزة ، كما أن الشركات الفرنسية العاملة في مجال النفط ، تسيطر على المنشآت النفطية هناك . والخزان النفطي الموجود في تشاد من المتوقع أن يكون له امتداد في دارفور .

ويتميز الموقف الفرنسي بصفة عامة بالموضوعية والاعتدال ، ويحاول الفرنسيون بقدر الإمكان الحد من تفاقم الأزمة هناك ، حرصًا على مصالحهم في تشاد .

٣- الاتحاد الأوروبي :

امتاز موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة دارفور بالتخبط والتناقض ، فمرة هدد بفرض عقوبات على السودان ما لم يتم بالضرب بشدة على المتورطين في أعمال العنف وأيضًا مع استمرار تجاهل المطالب الإنسانية .

وأحيانًا يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التريث عند اتخاذ قرار بفرض عقوبات على السودان بدون مبرر ، كما جاء على لسان منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافير سولانا .

٤ - الدور الألماني في الأزمة :

تمثل ألمانيا محورًا هامًا في قضية دارفور ، من حيث تقديمها للدعم المادى والمعنوى للمتطرفين ، بالإضافة لارتفاع حدة نبرتها الهجومية ضد الحكومة السودانية ، لدرجة أن السودان اعتبر موقف ألمانيا هو الأسوأ في أصوات المجموعة الأوروبية ، بل إن موقف ألمانيا تفوق على موقف انجلترا من حيث الشدة .

ويتميز الموقف الألماني بالغموض في تعامله مع أزمة دارفور ، ولكن المؤشرات توضح أن لها يدًا في محاولة ازدياد العنف في الإقليم ، فهي التي تقدم الإيواء والدعم لزعهاء التمرد رغم محاولات وزير الخارجية الألمانية الكثيرة لنفى ذلك .

وقد كان للمنظمات المدنية الألمانية دور في محاولة إيجاد نوع من التواجد الألماني ، فقد قامت إحدى المنظمات الألمانية بإنشاء مشروع يسمى توطين النخيل خلال السبعينيات من القرن العشرين .

وقد استضافت قادة التمرد مثل على الحاج ، والذي يدير التمرد من هناك ، بالإضافة لوجود أكبر عدد من أبناء دارفور هناك في ألمانيا .

السياسة البريطانية في تعاملها مع أزمة دارفور تسير على نفس النمط الذي تسير عليه السياسة الأمريكية ، ويمكن إبراز ملامح الدور البريطاني في الادعاء بوجود إبادة جماعية في دارفور تستدعي تدخلاً عسكرياً فورياً . فقد صرح وزير الدفاع البريطاني أن بريطانيا مستعدة لإرسال خمسة آلاف جندي إلى دارفور .

٦ - الدور اليهودي في مشكلة دارفور :

على الرغم من أن اتجاهات السياسة الإسرائيلية تصب دأئها في دعم إسرائيل وحماية مصالحها إلا أن إسرائيل والمنظمات اليهودية بدأت تولى اهتماماً بقضية دارفور ، حيث يرى بعض المفكرين اليهود مثل (إيلي ويزل) أنه لا مانع من التركيز على مشاكل الآخرين .

وكان من مظاهر التدخل اليهودي في المشكلة استضافة المجلس اليهودي في واشنطن حملة لرفض عمليات القتل في السودان على زعمهم .

كما أن متحف الهولوكست في يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م ، جمد نشاطاته لمدة نصف ساعة ليلفت انتباه العالم لما يجري في السودان ، كما قام ما يسمى بالتحالف اليهودي لمنع الكوارث والذي يضم حوالي خمسة وأربعين جماعة يهودية بجمع التبرعات لمتضرري الحرب في دارفور .

كما قام متحف الهولوكست أيضاً في ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٤م برعاية برنامج يسمى شواهد العنف على ما يحدث في دارفور ، كما أنه وصف الصراع بأنه إبادة .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : لماذا التدخل اليهودي في شئون دارفور ؟ الإجابة على هذا السؤال يحتاج لقراءة أسباب تدخل أمريكا في شئون دارفور فيرجع إليها ، ويمكن إيجازها في البحث عن البترول ، والسيطرة على مقدرات السودان .

